

كتاب «الآمل والمأمول» المنسوب للبحا حظ

للدكتور إبراهيم السارائي
عضو سؤاز في الجمع

هذا كتاب حققه الدكتور رمضان شيشن من جامعة استانبول، نشر في سلسلة «رسائل ونصوص» التي ينشرها ويشرف عليها العالم المحقق الاستاذ الدكتور صلاح الدين المنجد.

لقد جاء في مقدمة المحقق (الدكتور رمضان) قوله :

لم نعثر في المتن على أي إشارة تدلّ على مؤلفه أو تاريخ تأليفه . ولكن نرى في صفحة (ب) من الورقة الأولى إشارة الى محمد بن بدرالدين المنهجي مكتوبة سنة ٩٥٩هـ، يذكر المنهجي فيها أن الكتاب للجاحظ، لكن اذا قرأنا المتن، رأينا أن الاسلوب ليس للجاحظ، رغم ان الجاحظ ألف كتاباً اسمه «الآمل والمأمول».

أقول: ان قول المحقق «ان الاسلوب ليس للجاحظ» غير كاف ففي الكتاب من الرجال ممن عاشوا بعد الجاحظ وهذا دليل قاطع على ان الكتاب ليس للجاحظ كما سنشير الى ذلك . ولا نستطيع ان نعتمد «الاسلوب» وحده في نفي النسبة لان «الاسلوب» لا يدل دلالة واضحة على هذا .

وإذا كان هذا: أليس من التفريط أن يثبت المحقق على جلد الكتاب قوله: «المنسوب للجاحظ» معتمداً على «ملاحظة» هامشية كتبها متأخر هو

«المنهاجي» من رجال القرن العاشر الهجري ، ثم اننا لا نعرف مبلغ العلم لدى المنهاجي لتتخذ من «ملاحظته» شيئاً فنثبت نسبة ليس لها من قيمة كبيرة .

ثم استرجح المحقق ان يكون الكتاب لعبد الملك الثعالبي المتوفى سنة ٤٢٨هـ أو رجل عاش في القرن الرابع الهجري .
أقول : ليس أيضاً شيء من قوة تمنح صاحبها أن يذهب هذا المذهب ، وذلك لأننا نعرف للثعالبي كتاباً في «الآمل والمأمول» . لعل المحقق قد ذهب الى هذا معتمداً على نهج الثعالبي في كتبه فقد جاءت في كثير من هذه المعاني التي أفرد لكل معنى منها رسالة أو كتاباً ، كالمضاف والمنسوب ، وسحر البلاغة ، والمنتحل ، والمتشابه ، وغيرها ولكن هذا لا يسوّغ أن نذهب فنزعم ان الكتاب له ولو على طريقة الاسترجاح .

ثم أشار المحقق في مقدمته القصيرة الى صفة الكتاب ومخطوطته ، وتاريخ الفراغ من نسخها ، ومكان وجودها ، وما ورد فيها من التصحيفات ، وما قدمت من مشكلات اضطلع بالنظر فيها .

وقد بدا لي أن أقف جملة وقفات في «المتن» فأقول :

١ - جاء في مقدمة المؤلف في الصفحة التاسعة قوله :
..... مُسْتَأْهِلٌ فوق تأميله الذي في طَلْبَتِهِ .

أقول : قول المؤلف : «مستأهل» هو اسم الفاعل من «استأهل» بمعنى استحقّ ، وهو فعل معروف في العربية ، وقد جاء في نصوص كثيرة . غير أن المأثور في كتب اللغة ان المتقدمين عدّوه مما لا يقال ، روى أبو حاتم في كتاب «المُزال والمفسد» عن الأصمعي قوله : يقال استَوْجَبَ ذلك واستَحَقَّهُ ، ولا يقال : استأهله ، ولا أنت تستأهل ولكن تقول : هو أهل ذاك وأهل لذاك .

أقول: هذا قول الأصمعي، غير أننا نجد الكتاب قد درجوا على استعمال «استأهل»، فهل يعني أن قول الأصمعي محمول على تشدده وتحرجه؟ ولنا في ذلك جملة مسائل من أقواله تفرّد بها.

ثم إن ضبط كلمة «طَلَبَة» في كلام المؤلف صحيح وزان «كَلِمَة» ولكن أكثر منه «طَلَبَة» بفتح فكسر وزان «كَلِمَة» و«سَرَقَة».

٢ - وجاء في الصفحة نفسها قول المؤلف:
... والمجد في التماس ما هو به أعذر من التجافي عما إن فاته قَعَدَ به عن مرتبة أهل الفضل ودرجة ذوي المروءة.
أقول: والوجه أن يقال: والمجد في التماس... عما قَعَدَ به عن مرتبة أهل الفضل ودرجة ذوي المروءة إن فاته...

إن تقديم الفعل «قَعَدَ»، وهو جواب الشرط في كلام المؤلف، متطلب، لأن التقديم يجعل هذا الفعل صِدرًا لجملة الصلة للموصول «ما». وشرط جملة الصلة أن تكون خبراً لا إنشأً. وهذا يعني أننا لو أبقينا على نص المؤلف لكانت جملة الصلة إنشأً وهي جملة شرطية (إن فاته قَعَدَ)، وهذا ممتنع، وقد ورد هذا كله في المظان النحوية.

٣ - وجاء فيها أيضاً قول المؤلف:
فإن هو لم يأنف «بتسبيب» المسألة والإفصاح عن البغية والمطالبة بالعدة....
كان غير مميّز من العامة....

أقول: والصواب: لم يأنف عن تسبيب المسألة. ان الفعل «أنف» يتطلب «عن» في وصوله الى مدخوله.

٤ - وجاء في الصفحة الحادية عشرة قوله: وقد فصلت هذه الجمل بأبواب من وعائها واستنهج في مكاتبته سبيلها كان كالساري بدليل، والحادي على مثال.

أقول: ألا يجوز ان يكون الأصل: والحادي على مثال؟ وان كنت أرى «الحادي» صواباً.

٥ - وجاء في الصفحة الثانية عشرة قوله:

قرأت في كتاب كليلة ودمنة: «إن من صفة الناسك السكينة لغلبة التواضع وإتيان القناعة ورفض الشهوات ليتخلى من الأحزان وترك إخافة الناس لئلا يخافهم».

أقول: قول ابن المقفع: «ليتخلى من الاحزان» بمعنى ليخلو من الاحزان وينجو من آثارها. وهذا خلاف المشهورة من استعمال الفعل، فالذي يكثر من استعمال «التخلي» هو الترك، يقال، تخلى عما يشغله بمعنى ترك وانفصل، ومن أجل ذلك كان الوصول الى مدخوله بالحرف «عن».

٦ - وجاء فيها ايضاً قول المحقق في حاشيته ذات الرقم (٢) في التعليق على المنقول من «كليلة ودمنة»:

لم أجد هذا القول في «كليلة ودمنة».

أقول: كان عليه ان يشير الى طبعة «كليلة ودمنة» هذه التي خلت من نقول عدّة وردت في هذا الكتيب الصغير، ذلك لان لـ«كليلة ودمنة» طبعات

عدة، ومن الجائز ان يكون في طبعة لويس شيخو او المطبعة الاوروبية شيء لا نجده في الطبعات المصرية .

٧ - وجاء في الصفحة نفسها قول المؤلف :

وَأُنشِدْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ حَازِمِ الْبَاهِلِيِّ :
مَا كَانَ مَالٌ يَفُوتُ دُونَ غَدٍ فَلَيْسَ بِي حَاجَةٌ إِلَى أَحَدٍ

وقد علق المحقق على محمد بن حازم الباهلي فأثبت موجزاً بترجمته في الحاشية جاء فيها : أنه توفي سنة ٣١٥ هجرية . .
أقول : وتاريخ وفاة الباهلي هذا دليل كافٍ على ان «الآمل والمأمول» ليس من كتب الجاحظ، وعلى هذا فالقول :

انه منسوب للجاحظ ليس بشيء .

٨ - وجاء في الصفحة الرابعة عشرة قول المؤلف :

... . وَاَرْضِيْ بِقَلِيلِ الْحِظِّ مِنَ الدُّنْيَا، وَتَبَلَّغِي بِهَا أَمَكْنَ مِنْهَا، وَخُذِي عَفْوً
مَا كَانَ مُحِبًّا لَكَ وَلَا تَسْتَصْغِرِي مَا أَنْتِ فِيهِ مِنَ الْكَفَافِ . . .

أقول : وقول المؤلف : «وخذي العفو» أي وخذي الفضل، أو ما بقي من الزيادة، وهذا المعنى مما نقرأه في قوله تعالى : «ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو» ٢١٩ سورة البقرة .

٩ - وجاء في الصفحة الثامنة عشرة بيت لعنترة :

ولقد أبيت على الطوى وأظله حتى أنال به كريم المأكَل

وقد علق المحقق على البيت موثقاً، ولكنه لم يكتف بالاشارة الى «ديوان الشعراء الستة» الذي فيه لامية عنتر المشهورة بل زاد على ذلك: ديوان أشعار الهذليين، وكأنه لم يكتف بذلك فزاد عليها «الأغاني» وآل به الأمر الى أن يذكر «أمثال الميداني» و«المحاضرات» للراغب الاصفهاني، والميداني والراغب من المتأخرين، وليس البيت الجاهلي محتاجاً الى توثيقه بهذه المصادر المتأخرة. واذا كنا ذكرنا ديوان الشعراء الستة، وديوان الهذليين ثم الأغاني، فهل من حاجة الى هذه الزيادة؟ اللهم ان هذا لمن عبث التحقيق في عصرنا.

١٠ - وجاء في الصفحة التاسعة عشرة قول الخليل بن أحمد:
أقول: والصواب: «سَخَا بِنَفْسِي أَنِّي لَا أَرَى أَحَدًا» كما في «نزهة الالباء» ص ٤٦ ومثله في أخبار النحويين البصريين للسيرافي. وفي «إنباه الرواة» «سَخَى» بالتضعيف، وهو يريد أن نفسه كريمة لا تتعلق بالمال. وعلى هذا فلا وجه «للسَّخ» الذي ورد في نص «الآمل والمأمول» كما ورد «شحا» في «وفيات الأعيان» في ترجمة الخليل بن أحمد.

١١ - وجاءت أبيات ثلاثة. في الصفحة الحادية والعشرين لمنصور بن باذان وهي:

يا ذا الذي دَمَّ دَهْرُهُ	من أجل أن حَطَّ قَدْرُهُ
لا تَأْسَفَنَّ لشيء	ففي المغيرة عِبْرُهُ
لو نِيلَ رِزْقٌ بعقلٍ	لم يُعْطِهِ اللهُ بَعْرُهُ

وقد علق المحقق على منصور بن باذان بقوله: لم أجده وقوله هذا في المراجع.

أقول: وكان أحسن من ذلك لو أنه وقف على البيت الثاني ثم الثالث واجتلى المراد منها الذي لا يستوضحه القارىء، فما «المغيرة» الذي علّق عليه قول الشاعر في عجز البيت الثالث «لم يعطه الله بَعْرَةً» لا بد أن يكون «المغيرة» كلمة بمعنى «جمل» مثلاً وصُحِّفَ الى «المغيرة».

١٢ - وجاء في الصفحة الثالثة والعشرين البيتان:

ثنتانٍ من «سيرة» الزمان تحيَّرتَ بهما عقول ذوي التفلسف والنهى
مُثَرٍّ من الأموال منقوص الحِجى وموفّر الآداب منقوص الغنى
أقول: والصواب: «ثنتان من سِير الزمان» وبذلك يتم الوزن.

١٣ - وجاء في الصفحة الرابعة والعشرين من رجز أبي العتاهية:

هي المقادير فلمني أو فلذَر إن كنتُ أخطأتُ فما «أخطأ» القَدَرُ

أقول: ووزن البيت يقتضي تسهيل همزة «أخطأ» فيكون: «.....» فما أخطأ القَدَرُ.

١٤ - وجاء في الصفحة السادسة والعشرين قول أحدهم:

أصفَحِ المُجْبِرَ الذي «بقضا» السوء قد رضى
فاذا قال: لِمَ فَعَلْتُ؟ فقلْ هكذا قُضي

أقول: وإثبات الشعر على النحو الذي ورد في «الكتاب» وهو ما نقلته بصورته، يوهم القارىء ان الشعر بيت واحد، والصواب: أنه بيتان من الخفيف المجزوء وهما:

اصفع المُجْبِرَ الذي بقَضَا السَّوءَ قد رَضِي
فاذا قال: لَمْ فَعَلْ تَ فَعَلَ هَكَذَا قُضِيَ

وكلمة «قضاء» الممدودة كما وردت في نص «الكتاب» ينبغي أن تُقصر
لحاجة الوزن.

١٥- وجاء في الصفحة السابعة والعشرين من قول علي بن أبي طالب - رضي
الله عنه - :
... «وأَفْضَلُ» على من شِئْتَ فَأَنْتَ أَمِيرُهُ.

أقول: والصواب: وأَفْضِلُ على من شِئْتَ، وهمزة الفعل همزة قطع، وهي
همزة أَفْضَلُ يُفْضِلُ

١٦- وجاء في الصفحة التاسعة والعشرين من قول عبدالله بن عباس يخاطب
معاويه:

... ولئن أغلقتَ عنَّا بابك لنكُفَّنَ أنفسنا عنك . وهذا المال «فليس»
لك فيه إلا ما لرجل من المسلمين فعلى أيِّ وجهٍ أعطيتناه؟

أقول: والصواب: ... وهذا المال ليس لك فيه إلا ولا حاجة
إلى الفاء فهي من خطأ الناسخ .

١٧- وجاء فيها أيضاً:

مرَّ أبو الاسود الدؤلي بالأحنف بن قيس، وعليه ثياب رثة، فقال: يا أبا
الأسود لو استبدلتَ بمكانه؟ فقال: رَبُّ مَمْلُولٍ لا يستطيع فراقه .

أقول: وقول الأحنف: «لو استبدلت بمكانه» والضمير مفرد مذكر،
يشير الى ان الاسم المتقدم الذي يعود عليه الضمير مفرد مذكر أيضاً،
وهكذا فالصواب: وعليه ثوبٌ رثّ.

١٨ - وجاء في الصفحة الحادية والثلاثين قول محمد بن عيسى:

ويومَ منىّ أعرضتُ عنها ولم «أقل» حاجة نفس عند ليل نوالها
وفي اليأس للنفس المريضة راحة اذا النفس «زلفت» خطّة لا تنالها

أقول: والوجه في البيتين أن يكونا:

ويومَ منىّ أعرضتُ عنها ولم أقل حاجة نفس عند ليل نوالها
وفي اليأس للنفس المريضة راحة اذا النفس زلّت خطّة لا تنالها

١٩ - وجاء فيها شعر لأحدهم وهو:

أرحني بالذي تُضمّر ان المطلّ تكديرُ
وإنّ اليأس كالنُجج اذا لم يك تحريرُ

أقول: وإثبات الشعر على هذا النحو يوهم أنه بيت واحد، والصواب:
أنه بيتان من الهزج وهما:

أرحني بالذي تُضمّر إنّ المطلّ تكديرُ
وإنّ اليأس كالنُجج اذا لم يك تحريرُ

٢٠ - وجاء في الصفحة الثالثة والثلاثين البيت :

وَيْسَتْ تَمَّا قَدْ لَهَجَتْ بِهِ مِنْهَا وَلَا يُسْلِيكَ «مِثْل» الْيَأْسِ

أقول : وصدر البيت موزون مستقيم من «الكامل» ، ولكن العجز غير مستقيم ، ولا بد ان يكون الصواب :

مِنْهَا وَلَا يُسْلِيكَ كَالْيَأْسِ

٢١ - وجاء في الصفحة السادسة والثلاثين قول المؤلف :

تَقُولُ الْعَرَبُ : جَاءَنَا فُلَانٌ تَضِبُّ «لِثَّتَهُ» وَيَدْمَى فَوْهُ

أقول : والصواب : تَضِبُّ لِثَّتَهُ . . . بتخفيف الثاء لا تشديدها . ويدلّ

على هذا أيضاً ما ورد في البيت الذي جاء في «الكتاب» وهو قول عنترة :

أَبِينَا أَبِينَا أَنْ تَضِبَّ لِثَاتُكُمْ عَلَى مُرْشِقَاتٍ كَالطُّبَاءِ عَوَاطِيَا

٢٢ - وجاء في الصفحة السابعة والثلاثين قول كعب بن زهير :

مَنْ لِي مِنْهَا إِذَا مَا «أَزْمَةٌ» أَزْمَتْ

وَمَنْ أُوَيْسَ إِذَا مَا أَنْفَهُ «رَذَمَا»

أقول : وعلق المحقق فترجم بإيجاز لكعب بن زهير وأشار الى مصادره وهي كما وردت في الهامش :

خزانة الأدب ، الشعر والشعراء ، الجمجي (ويريد طبقات الشعراء) ، ابن هشام (ويريد السيرة) ، جمهرة أشعار العرب ، سمط اللآلئ ، المشرق .

ولا أدري كيف تتقدم «الخزانة» الشعر والشعراء ، وطبقات الشعراء . . . هذه يسيرة ، فأما غير اليسيرة فذكر المحقق لمجلة «المشرق» ولا أرى لها مكاناً وإن كان

العدد الذي أشار اليه قد حوى شيئاً عن الشاعر. ثم علق المحقق على البيت فقال: البيت في «اللسان» (رذم). وكأنه لم يسمع بديوان الشاعر وهو من منشورات دار الكتب والنشرة جيدة موثقة، والرواية فيه ص ٢٢٤: «مالي منها اذا ما أزمّة أزمّت».

و«الأزمّة» مخففة وزان «أكلمة» وليس «أزمّة» بالتشديد التي هي جمع «زمام» كما في النص الذي أثبتته المحقق.

٢٣ - وجاء في هذه الصفحة أيضاً:

الحرص يزري «لصاحبه»، وترك السعي يدعوه الى سوء الظن
أقول: والصواب: يزري بصاحبه . . .

٢٤ - وجاء في الصفحة التاسعة والثلاثين قول المؤلف:

«أنشدني هشام بن محمد للعتّابي»

وقد علق المحقق على «هشام بن محمد» بقوله: لم أجده في المراجع.

أقول: لا بد أن يكون هشام بن محمد أبي النضر بن السائب بن بشر الكلبي المؤرخ النسابة والعالم بأخبار العرب وأيامها.

انظر «ارشاد الاريب» ٧/ ٢٥٠-٥٤

٢٥ - وجاء في الصفحة الحادية والاربعين قول «الباهلي»:

ما سؤتني «اذا» وضعت الثقل عن عنقي بمنع رفدك «اذا» أخطأت في طَلبي
اعتضتُ من ذاك عزّاً باقياً «وجمياً» للعرض مني وإبقاءً على حَسبي
أقول: والبيتان من «البيسط» والوجه فيهما ان يكونا:

ما سؤتني إن وضعت الثقل في عُنقي بمنع رفدك إذ أخطأت في طَلبي
اعتضتُ من ذاك عزّاً باقياً وجمي للعرض مني وإبقاءً على حَسبي

وهكذا استقام الوزن بالعدول عن «إذا» الى «إن»، و«إذا» الثانية الى «إذ» في البيت الأول. والعدول عن «حِمْيًأ»، وهو غلط، الى «حِمْيًى».

٢٦ - وجاء في الصفحة الثالثة والاربعين البيتان :

لئن أخطأتُ في مَدَحِ لك ما أخطأتُ في مَنَعِي
«فقد» أحللتُ حاجاتي بواِدٍ غير ذي زَرْعِ

أقول : والصواب :

لقد أحللتُ حاجاتي

وذلك لان ورود «لئن» في البيت الاول يؤذن ان يكون الجواب مقترناً باللام التي هي لام القسم . وهذا كقوله تعالى : «لئن شكرتم لأزيدنكم».

٢٧ - وجاء فيها أيضاً البيت :

أُملي فيكَ غَرْنِي فَأَقِلْنِي «مَدَحِي» فيكَ يا أبا عَدنانِ

أقول : والصواب : مَدَحِي ، جمع مَدْحَةٍ وهي قصيدة المديح ، والكلمة ، وهي مجموعة ، هي المتطلَّبة وبها يستقيم الوزن .

٢٨ - وجاء في الصفحة الرابعة والأربعين قول المؤلف :

إني تكلَّفتُ من هِرَاقَةٍ ماء وجهي لك وإعمال فكري اليك ، وجَوَلانِ قلبي
في ليلي لاختيارك موضعاً لحاجتي شُقَّةً وتعباً

أقول : ولا بد أن يكون الأصل «مَشَقَّة» وتعباً . وذلك لان «الشُقَّة» بالضم تعني السفر البعيد ، قال تعالى : «ولكن بُعدت عليهم الشُقَّة» .

٢٩ - وجاء فيها البيت :

«يُجْزِيكَ» أو يُثْنِي عَلَيْكَ وَإِنَّ مَنْ أَثْنَى عَلَيْكَ بِمَا فَعَلْتَ فَقَدْ جَزَى

أقول : والصواب : يُجْزِيكَ بفتح ياء المضارعة ، والفعل ثلاثي (جَزَى يجزي) .

٣٠ - وجاء في الصفحة الخامسة والأربعين البيت :

ما ماء كَفُّكَ إِنْ جَادَتْ «أَوْ بَخِلْتُ» من ماء وجهي وَإِنْ أَفْنَيْتُهُ عِرْضًا .

أقول : وصدر البيت غير مستقيم الوزن والصواب :

ما ماء كَفُّكَ إِنْ جَادَتْ وَإِنْ بَخِلْتُ

و«بَخِلَ» مثل «فَرِحَ» وليس بَخُلَ « بضم الخاء .

٣١ - وجاء وفيها أيضاً البيت :

لا تَحْمَدِ النَّاسَ وَإِنْ عَظَّمُوا فَإِنَّمَا «تُكْرِمُكَ» الْحَالُ

أقول : والصواب : تُكْرِمُكَ من غير تشديد ، مضارع «أَكْرَمَ» .

٣٢ - وجاء في الصفحة السادسة والأربعين :

وَرُويَ في بعض الأحاديث : «كاد الفقر يكون كفرةً» وقد علق المحقق في

حاشية له في توثيق الحديث فقال : الحديث : المحاضرات

أقول : وكيف تكون «محاضرات» الراغب الاصفهاني مظنة في توثيق

حديث؟ ولم يُشَرَّ الى أي من مسانيد الحديث .

٣٣ - وجاء في الصفحة السادسة والأربعين البيت :

«سَمِيتُ» الدهرَ حينَ رأيتُ دهرًا يُكلِّفُنِي «التنصُّفَ للرجال

أقول : والبيت يشتمل على كلم معدول عن جهته ، والصدر غير
موزون ، ولا بد أن يكون الصدر :
سَمِيتُ الدهرَ حينَ رأيتُ دهرًا
ولا أرى وجهاً للتنصُّف ولعل الأصل هو «التكفُّف» .

٣٤ - وجاء في الصفحة السابعة والأربعين البيت :

له فضلٌ عليهم غيرُ عُرْفٍ سوى «أنَّ» ماله مالٌ كثيرُ

أقول : والصواب : «سوى «أنَّ» ماله مالٌ كثيرُ» ، وليس «أنَّ ماله مالٌ
كثيرُ» .

٣٥ - وجاء في الصفحة الثامنة والأربعين قول المؤلف :

... ثم انه أثرى فاستفاد نيِّفًا وتسعين «براً» للنخل بالمدينة . . .

أقول : لا وجه لكلمة «بر» في هذا النص ، والذي أراه ان يكون الأصل
«جريباً» والجريب من الأرض مقدار معلوم الذراع والمساحة يُغرس
نخلًا ، وهو معروف ، وما زال الجريب معروفاً لدى أهل النخل . وليس
من مكان للبر ، وهو من وحوش السباع .

٣٦ - وجاء في الصفحة الخمسين البيت :

وهم لمقلِّ المالِ أولاد «علّة» وان كان محصناً في العشيرة مُخولا

أقول : والصواب : «أولاد عَلة» :

وبنو العَلات (يفتح العين) لا كسرهما بنو رجل واحد وأمّهات شتى ،
يقابلهم «الأخفاف» وهم بنو أمّ واحدة وآباء شتى .

٣٧ - وجاء في الصفحتين الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين قول
المؤلف :

قال بعض الحكماء : عليكم بالرجل والارتحال ونصب البدن و«احتياض»
الغمرات و«استهال» الوعور
أقول : وقد أخذوا من «الحَوْض» ، وهو الاسم ، الفعل فقالوا : «حَوْض» ،
والتحويض عمل الحوض ، والاحتياض اتخاذ الحوض ، والكلمة في نص
المؤلف تعني جعل «الغمرات» «حياضاً» . وقد قاسوا على «الاحتياض»
كلمة «الاستهال» أي جعل الوعور «سهولاً» ، غير أن المعجم القديم قد
خلا من «الاستهال» .

٣٨ - وجاء في الصفحة السادسة والخمسين أيضاً البيت :

رَحِزِحْ هُمُوكَ «بِالمَهْرِيَّةِ» النُّجْبِ واقذف بنفسك في الآفاق واغترِبِ
أقول : والصواب : «المَهْرِيَّة» بفتح الميم لاضمها .
وإبل مَهْرِيَّة منسوبة الى مَهْرَة بن حَيْدَان ، وهو أبو قبيلة ، وهم
حيٌّ عظيم .

٣٩ - وجاء في الصفحة السابعة والخمسين البيت :

«ولا تقَعَدَنَّ» بمضيعة ذلّولاً ولكن ألقِ ذلّوا في الدّلاء
أقول : والصواب :
«ولا تقَعُد ولكن ألقِ ذلّوك في الدلاء

٤٠ - وجاء في الصفحة السابعة والخمسين البيت :
ألا خَلَّني أمضي لشأني ولا أكن
على الدهر كَلًّا، إنَّ ذا لَشديدُ
أقول : والصواب : ولم أكن : . . .

٤١ - وجاء في الصفحة الثانية والستين قول المؤلف :
. . . . وأمره أن يتجنَّب خَصَلَتين هما آفتا القضاء وسبب «تودير»
الحقوق : العجلة قبل إثبات الحجة . . .
أقول : و«التودير» من الكلم النادر، ورُبَّما لا نقع عليه إلا في الأدب
القديم . و«وَدَّرَ» الرجل بمعنى ألقى به في هَلَكه . .

٤٢ - وجاء في الصفحة الرابعة والستين :
وفي الحديث : «ان رجلاً دخل المسجد والنبي ﷺ - جالس ، فقال له :
يا فلان أما «جَمَعْتَ»؟
قال : أما رأيَتي يا رسول الله جَمَعْتُ معك؟
أقول : والقول : «جَمَعْتُ» بمعنى صَلَّيت الجمعة ، والفعل من
«الجمعة» ، وهذا نظير قولنا في الكلام على اليهود : «أسبِتُوا» أي دخلوا
في السبت ومارسوا ما هو داخل في رسومهم في السبت .

٤٣ - وجاء فيها أيضاً :
لم تزل تسوق حاجتي حتى خرجت من «آوانها» الى «آوان»
أقول : ولا وجه لاستعمال «آوان» بالمد فهو «آوان» بفتح الهمزة ، والجمع
«آونة» نظير زمان وأزمنة .

٤٤ - وجاء فيها ايضاً :
. . . . ولو أسعَفَتني في أول «طَلَبَها» لكان في ذلك صون لوجهي . . .

أقول: لا بد أن يكون الأصل: في أول طلبها، ولا وجه للطلبية بضم فسكون، والمراد هنا المصدر وليس الاسم الطَّلْبَةُ بكسر الطاء فسكون اللام أو الطَّلْبَةُ وزان الكلمة ونحوها.

٤٥ - وجاء في الصفحة السادسة والستين البيت: تأمل ولا تعجل بأمر تريده فإنَّ «الفتى» من أمره ما تعجلاً أقول: وعجز البيت غير موزون، وقد يستقيم لو قلنا: فإنَّ الفتى من أمره ما تعجلاً

٤٦ - وجاء في الصفحة الثانية والسبعين قول المؤلف: وقد كان من حقي وتكلّفي «الشُّقَّة» اليك أقول: والصواب: . . . وتكلّفي المشقَّة اليك

٤٧ - وجاء فيها أيضاً: . . . وإن القضاء والقدر ليحولان بين العباد وبين الإرادات، وليس إليه شيء من «المشيآت». أقول: والصواب: المشيئات.

٤٨ - وجاء فيها أيضاً: . . . وألزمْتُ نفسي من الكلفة، وأنطقتُ به لساني من الشبهة والدُّلْسَة، والمُدَح التي ليست بخُلْسَة . . . أقول: والصواب: والمُدَح جمع مِدْحَة، وهي قصيدة المديح. وقد تكرر هذا الغلط فجاء قوله: . . . فردُّ «مَدْحِي» السائرة. والصواب: «مَدْحِي» كذلك.

وبعد فهذه جملة فوائد وقفت عليها في هذا الكتيب المتمع.

د. ابراهيم السامرائي

